

وعلى القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991
المتعلق بالتنظيم الصحي،
وعلى القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004
المتعلق بإحداث نظام التأمين على المرض،
وعلى الأمر عدد 259 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ماي 1973
المتعلق بضبط واجبات مهنة جراح الأسنان،
وعلى الأمر عدد 835 لسنة 1975 المؤرخ في 14 نوفمبر 1975
المتعلق بسن قانون واجبات الصيدلي،
وعلى الأمر عدد 1155 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993
المتعلق بمجلة واجبات الطبيب،
وعلى الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005
المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الصندوق الوطني
للتأمين على المرض،
وعلى الأمر عدد 2978 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005
المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن
والتونسيين بالخارج،
وعلى الأمر عدد 3031 لسنة 2005 المؤرخ في 21 نوفمبر
2005 المتعلق بضبط صيغ وإجراءات ممارسة المراقبة الطبية
المنصوص عليها بالقانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت
2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض،
وعلى الأمر عدد 3154 لسنة 2005 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005
المتعلق بضبط صيغ وإجراءات إبرام الاتفاقيات المنظمة للعلاقات بين
الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومقدمي الخدمات الصحية
والانخراط فيها،
وعلى الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007
المتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004
المؤرخ في 2 أوت 2004 والمتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض
على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف
الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي،
وعلى الأمر عدد 1367 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007
المتعلق بضبط صيغ وإجراءات ونسب التكفل بالخدمات الصحية في إطار
النظام القاعدي للتأمين على المرض وخاصة الفصلين 13 و18 منه،
وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج
المؤرخ في 22 فيفري 2006 المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الإطارية
لتنظيم العلاقات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومقدمي
الخدمات الصحية في القطاع الخاص،
وعلى القرار المشترك لوزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين
والتونسيين بالخارج ووزير الصحة العمومية المؤرخ في 13 أبريل
2007 المتعلق بتحديد قوائم الاختصاصات والأعمال الطبية وشبه
الطبية والأدوية والآلات ومصاريف النقل الصحي وقائمة الخدمات
الصحية التي تستوجب الموافقة المسبقة المتكفل بها في إطار النظام
القاعدي للتأمين على المرض،
وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج
المؤرخ في أول جوان 2007 المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية القطاعية
لصيادلة البيع بالتفصيل المبرمة بين الصندوق الوطني للتأمين على
المرض من جهة ونقائبي صيادلة البيع بالتفصيل العاملين بالنهار
وصيادلة البيع بالتفصيل العاملين بالليل من جهة أخرى،

قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج
ووزير الصحة العمومية مؤرخ في 15 أوت 2007 يتعلق بضبط
قائمة الأدوية الجينية المعتمدة في تحديد الأسعار المرجعية
للأدوية في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض.

إن وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج وزير
الصحة العمومية.

بعد الاطلاع على القانون عدد 55 لسنة 1973 المؤرخ في 3 أوت
1973 المتعلق بتنظيم المهن الصيدلانية مثلما تم تنقيحه وإتمامه
بالقانون عدد 75 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992،

وعلى القانون عدد 21 لسنة 1991 المؤرخ في 13 مارس 1991
المتعلق بممارسة مهنتي الطب وطب الأسنان وتنظيمها،

وعلى القرار المشترك لوزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج ووزير الصحة العمومية المؤرخ في 25 جوان 2007 المتعلق بتحديد قائمة الأمراض الثقيلة أو المزمنة المتكفل بها كليا من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

قرراً ما يلي :

الفصل الأول - يتم ضبط الأدوية الجنيصة المعتمدة في تحديد الأسعار المرجعية للتكفل بالأدوية في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض والمنصوص عليها بالفصلين 13 و18 من الأمر عدد 1367 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 المشار إليه أعلاه بالاعتماد على مجموعات الأشكال الغالنية للأدوية المضمنة بالقائمة الملحقة بهذا القرار.

الفصل 2 - يقصد بالأدوية الجنيصة على معنى هذا القرار، الأدوية التي تتوفر فيها الشروط التالية :

- نفس التركيبة من حيث المادة الفعالة والتركيز وطريقة التعاطي،
- نفس الشكل الغالني للدواء أو شكل مشابه له وفقاً للقائمة المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القرار.

الفصل 3 - يتم تحديد السعر المرجعي للدواء على أساس الدواء الجنيص الأقل ثمناً المتوفر في السوق المطابقة وطبقاً للسعر المعمول به عند صدور هذا القرار.

الفصل 4 - تتم مراجعة الأسعار المرجعية سنوياً من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

الفصل 5 - يجري العمل بهذا القرار بداية من أول جويلية 2007. تونس في 15 أوت 2007.

وزير الصحة العمومية

محمد رضا كشريد

وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن

والتونسيين بالخارج

علي الشاوش

اطلع عليه

الوزير الأول

محمد الغنوشي